



UN LIBRARY  
JUL 17 1990

# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/45/336

S/21385

5 July 1990

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH AND FRENCH

UN/SA COLLECTION

مجلس  
الأمن



الجمعية  
العامة

## الجمعية العامة

مجلس الأمن  
السنة الخامسة والأربعون

الدورة الخامسة والأربعون

البنود ١١ و ١٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٤٥

و ٥٨ و ٧٦ و ٨٣ و ٨٩ (ب) و ٩٤ و ١٠١

و ١١١ من القائمة الأولية\*

تقرير مجلس الأمن

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قضية فلسطين

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة

جنوب افريقيا

الحالة في الشرق الاوسط

مسألة قبرص

نزع السلاح العام الكامل

وكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة

والتنمية

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة

الغوشية في حالات الكوارث : البرامج

الخاصة للمساعدة الاقتصادية

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

تنفيذ برنامج عمل العقد الثاني لمكافحة

العنصرية والتمييز العنصري

العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال

المخدرات والاتجار غير المشروع بها

رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وموجهة  
الى الامين العام من القائم بالاعمال للبعثة  
الدائمة لاييرلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرسل اليكم طي هذه الرسالة النصين الفرنسي والانكليزي للنشأج  
التي اعتمدها رؤساء دول أو حكومات الدول الـ ١٢ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لدى  
انعقاد المجلس الاوروبي في مدينة دبلن في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (انظر  
المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ اللازم نحو تعميم هذه الرسالة مع مرفقها  
بوصفها من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في إطار البند ١١ و ١٢ و ٢٣ و ٢٤  
و ٣٥ و ٤٥ و ٥٨ و ٧٦ و ٨٣ و ٨٩ (ب) و ٩٤ و ١٠١ و ١١١ من القائمة الاولى ، ومن  
وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) جون أ. بيرك  
القائم بالاعمال

المرفق

النتائج التي اعتمدها رؤساء دول أو حكومات الدول  
الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لدى  
انعقاد المجلس الاوروبي في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه  
١٩٩٠ في مدينة دبلن

١ - اعتمد المجلس الاوروبي الاعلانات التالية :

- العداء للسامية والعنصرية وكره الاجانب
- الجنوب الافريقي
- الشرق الاوسط
- عدم انتشار الاسلحة النووية
- زلزال إيران
- قبرص
- الضرورات البيئية

كما اعتمد المجلس البيانات الواردة أدناه .

٢ - أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية

رحب المجلس الاوروبي باستمرار التقدم الحاصل في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لارساء ديمقراطية جماعية تقوم على حكم القانون ، والاحترام الكامل لحقوق الانسان ، ومبادئ الاقتصاد ذي الوجهة السوقية . ولقد أكد المجلس الاوروبي من جديد حق المواطنين كأفراد في أن يساهموا مساهمة كاملة في هذه العملية ودعا جميع الدول إلى احترام هذا المبدأ دون أي تحفظ . ورحب المجلس الاوروبي بمففة خاصة بأجراء انتخابات حرة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى تحقيق أكمل للمثل الديمقراطية التي تنطوي ، بطبيعة الحال ، على الاحترام الكامل لحقوق الأحزاب المعارضة . وأعرب المجلس الاوروبي عن ارتياحه العميق للتقدم الذي تم إحرازه بالفعل والتقدم المرتقب نحو التغلب على الانقسامات في أوروبا واستعادة وحدة القارة التي تشترك شعوبها في تراث وثقافة موحدة . وأشار المجلس الاوروبي إلى الاسهام الذي قدمه بالفعل الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء لدعم عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي ، لاسيما من خلال مجموعة ال ٢٤ ، وأكد عزمه على توسيع نطاق ذلك النهج وتكثيفه .

### ٣ - مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا

يؤكد المجلس الاوروبي من جديد أهمية الدور الذي يضطلع به مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في عملية التغيير الحادثة في أوروبا . وفي وقت تعمل فيه قارتنا بنشاط من أجل التغلب على انقساماتها ، يوفر مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الاطار اللازم للمحافظة على الاستقرار وتعزيز التعاون في أوروبا ولتعميق الاصلاحات الجارية .

ويعلق المجلس أهمية كبيرة على الطابع الشامل لعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي تقرب بين شعوب وحكومات أوروبا ، والولايات المتحدة وكندا .

ويرحب المجلس بالقرار الذي اتخذته الدول الاعضاء في المؤتمر لعقد اجتماع قمة في باريس لرؤساء الدول والحكومات . ويقترح المجلس الاوروبي أن يعقد هذا الاجتماع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

وهذه القمة لها أهمية استثنائية بالنسبة للمجلس الاوروبي ، وينبغي أن تكون فرصة لتحديد الدور الحاسم الذي سيقوم به مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في رسم هيكل أوروبا في المستقبل وفي اقامة مجموعة جديدة من العلاقات بين الدول المشاركة ، على أساس مبادئ هلسنكي ، على أن يستمر توسيع نطاقها بالتزامات جديدة وأن تتضمن تنمية متوازنة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بحيث تشمل بصفة خاصة إقامة ديمقراطية جماعية ، وحكم القانون ، وحقوق الانسان ، وحماية أفضل للأقليات ، والروابط البشرية ، والامن ، والتعاون الاقتصادي ، والبيئة ، وتعزيز التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط والتعاون في المجال الثقافي .

ويتوقع المجلس الاوروبي أن يكون من بين ما تقوم به القمة ما يلي :

- أن تسهم إسهاما حاسما في تعزيز الاستقرار والتعاون في أوروبا ، وفي نزع السلاح ؛
- أن تحيط علما بالنتائج التي تم التوصل اليها في المحادثات المتعلقة بالوحدة الالمانية ، ولاسيما إرساؤها بصورة نهائية في إطار القانون الدولي ؛

- تحديد التوجه الاساسي للعلاقات الاقتصادية والتعاون في أوروبا في المستقبل . ويقدم تحقيق ترابط أوثق بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مثلاً لهذه العلاقات وهذا التعاون ؛

- وضع مبادئ توجيهية لأوروبا ديمقراطية وتوحيد المبادئ التي تقوم عليها الدولة على أساس حكم القانون .

ويقترح المجلس الأوروبي أن يتم الاتفاق على عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ولوزراء خارجيتها ، وإنشاء أمانة إدارية صغيرة لها ، وعقد اجتماعات للمتابعة بتواتر أكثر . كما ستتيح القمة فرصة للنظر في العلاقة بين عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمؤسسات الأخرى ذات الصلة ، مثل المجلس الأوروبي . وعلاوة على ذلك ، يمكن أن تتخذ القمة قرارات بشأن إنشاء آليات جديدة في مجال الأمن والتعاون في أوروبا ، بما في ذلك إيجاد الوسائل المناسبة لتفادي المنازعات والخلافات ، والمشاركة النشطة في الهيئات البرلمانية .

ويعتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الاضطلاع بدور قيادي في هذه العملية والإسهام بنشاط في جميع المناقشات التي تجري داخل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وبالنظر إلى أهمية قمة باريس ، وافق المجلس الأوروبي على أن يقوم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بتعزيز التنسيق فيما بينهم بغية اتخاذ موقف موحد بشأن جميع المسائل والأعراب عن ذلك الموقف في مختلف قطاعات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لما له فيه من مصلحة مشتركة أساسية ، مراعين في ذلك أهمية التنسيق مع الدول والمنظمات المشاركة .

#### ٤ - البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

أعرب المجلس الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الحالة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . فالحالة الاقتصادية في تلك البلدان ، بما في ذلك الديون ، تبعث على القلق . والمجلس الأوروبي ، إذ يؤكد التزام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بتنمية أفريقيا ، ولاسيما من خلال اتفاقية لومي ، يعلن تصميمه على مواصلة متابعة ذلك ، كما يعرب عن تأييده للتقدم المحرز في مجال احترام حقوق

الإنسان وفي الإدارة الحكومية السليمة في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

٥ - كشمير

ناقش المجلس الأوروبي حالة التوتر الراهنة بين الهند وباكستان بشأن مسألة كشمير . ويتمتع الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء بعلاقات طيبة مع الهند وباكستان . ويرحب المجلس بالجهود المبذولة مؤخرا لتهدئة حالة التوتر بين البلدين ويشجع تلك الجهود . ويعرب المجلس عن أمله في أن تؤدي هذه الخطوات الإيجابية الأولية إلى حوار أكمل وإلى التوصل إلى حل لهذه المشكلة حتى يمكن للهند وباكستان أن تستأنفا علاقاتهما الكاملة والمثمرة .

٦ - المخدرات والجريمة المنظمة

أجرى المجلس الأوروبي مناقشة مستفيضة استنادا إلى تقارير فريق المنسقين رفيعي المستوى "سيلاد" (CELAD) وفريق "تريفى" (TREVI) . واتفق على أن إدمان المخدرات والاتجار بها مصدران لضرر عظيم يصيب الافراد والمجتمع فضلا عن الدول ويشكل تهديدا رئيسيا لأوروبا وبقية العالم . ونظرا إلى مدى هذا البلاء ومن منظور أوروبى بلا حدود داخلية اتفق المجلس الأوروبي على أن الحاجة تدعو إلى وضع سياسة متسقة وفعالة على الصعيد الأوروبي . وفي هذا السياق ، اقترح المجلس الأوروبي عقد مؤتمر لبلدان شرقي أوروبا وغربيها في وقت مبكر تحت رعاية فريق "بومبيدو" .

وأيد المجلس الأوروبي استنتاجات التقريرين وطلب إلى المجلس التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام استنادا إلى اقتراحات اللجنة بشأن التجارة بالمواد الأولية مع البلدان غير التابعة للاتحاد والاتفاق بشأن وضع برنامج متكامل للتعاون مع كولومبيا مع إيلاء اهتمام خاص لبيع البن وسعره وبيع وسعر مواد بديلة أخرى . ورحب المجلس باقتراح اللجنة لمكافحة غسل الأموال وطلب اعتماد تدابير كافية بصورة نهائية قبل تموز/يوليه ١٩٩١ استنادا إلى عمل فريق "غافي" (GAFI) الذي أنشئ في باريس في تموز/يوليه ١٩٨٩ . ودعا الدول الاعضاء إلى اعتماد تشريع ينص على الاستيلاء على ثروات الأشخاص الذين يشتركون في الاتجار بالمخدرات .

وأكد المجلس الأوروبي على مسؤولية كل دولة عضو عن تطوير برنامج ملائم لتخفيض الطلب على المخدرات . كما دعا اللجنة إلى تقديم تقارير منتظمة عن العمل الذي تقوم به في هذا المجال إلى المجلس وإلى وزراء الصحة .

ويرى المجلس الأوروبي أنه ينبغي إيلاء الإجراء الفعال الذي تتخذه كل دولة عضو ، ويؤيده العمل المشترك من جانب الأعضاء الاثنى عشر والاتحاد ، أولوية رئيسية خلال السنين المقبلة . وسوف تُقدم الموارد البشرية والمادية الضرورية على الصعيدين الوطني والاتحاد ، على حد سواء ، من أجل خوض حرب فعالة ضد المخدرات والجريمة المنظمة .

وطلب المجلس الأوروبي من فريق "سيلاد" (CELAD) أن يُعد ، بالتشاور عن كثب مع اللجنة ، خطة أوروبية لمكافحة المخدرات بحيث تشمل تدابير بشأن منعها وبشأن برامج لتخفيض الطلب عليها ، وبشأن السياسة الصحية والاجتماعية فيما يتعلق بإدمان المخدرات ، ووقف الاتجار بالمخدرات والعمل على القيام بدور أوروبي نشط في العمل الدولي والمحافل الثنائية والمتعددة الأطراف ، وذلك لتقديمها الى اجتماع المجلس الأوروبي المزمع انعقاده في روما . وطلب المجلس الأوروبي الى فريق "تريفي" (TREVI) أن يُعجل بالعمل بشأن إنشاء نظام معلومات مشترك ، وبرنامج أوروبي لتدريب ضباط تنفيذ القانون في البلدان المنتجة للمخدرات وبلدان العبور ، وتنسيق البرامج التي تضعها الدول الأعضاء للتعاون التقني للشرطة مع هذه البلدان ، وإنشاء وحدة استخبارات مركزية أوروبية للمخدرات إن أمكن قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، وحث الفريق على السير قدما فيما يتعلق بتوسيع شبكة ضباط الاتصال في البلدان المنتجة وبلدان العبور مع تحسين نقاط المراقبة عند الحدود الخارجية مع الاهتمام بصفة خاصة بمشاكل البنية الأساسية التي تواجهها الدول الأعضاء ذات الخط الساحلي الطويل .

٧ - يرد فيما يلي نصوص الإعلانات التي اعتمدها المجلس الأوروبي :

#### ألف - إعلان بشأن العداء للسامية والعنصرية وكره الأجانب

أعرب المجلس الأوروبي عن اشمئزازه العميق إزاء ما تبين مؤخرا من مظاهر العداء للسامية والعنصرية وكره الأجانب ، ولا سيما مظاهر معاداة السامية التي تنطوي على ارتكاب أعمال لتدنيس حرمة الموتى ، التي قصد بها مضايقة الأحياء الى أقصى حد . من دواعي زيادة القلق أن تحدث تلك الأعمال المثيرة للمقت الشديد في الوقت الحاضر وهو وقت إحياء ذكرى وضع نهاية الحرب العالمية الثانية .

ويعرب المجلس الأوروبي عن استيائه إزاء سمات تلك الظواهر جميعها ، واتفق على أنه لا بد من اتخاذ تدابير صارمة لمكافحةها كلها ، وحيثما ، ظهرت في الاتحاد .

وسوف تُقيّم الدول الاعضاء مدى استخدام تشريعاتها الوطنية بفعالية من أجل التصدي لها .

وأحاط المجلس الأوروبي علما بحقيقة أن تلك المشاكل لا تقتصر فقط على الدول الاعضاء في الاتحاد . ولقد حدث مؤخرا أيضا انتهاكات مشابهة في أماكن أخرى من أوروبا .

كما يشير المجلس الأوروبي الى إعلان مؤسسات الاتحاد والدول الاعضاء لمناهضة العنصرية وكره الأجانب المؤرخ في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . ويرى المجلس أن لاحترام كرامة الانسان والقضاء على مظاهر التمييز أهمية قصوى . وتلك المظاهر ، بما فيها مظاهر التحيز ضد المهاجرين الأجانب ، غير مقبولة . ويبرز المجلس الأوروبي المساهمة الإيجابية التي قدمها ، ولا يزال يقدمها ، العمال من بلدان العالم الثالث في تنمية الاتحاد ككل .

وفي ظل هذه الخلفية ، يشير المجلس الأوروبي الى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وإعلان مجلس أوروبا بشأن التسامح ، والعمل الجاري حاليا في إطار المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا . ويؤيد المجلس الأوروبي الاجراءات التي اتخذها المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا ، بصورة ملحوظة في سياق البعد الانساني ، من أجل التمدد لمعاداة السامية ، والعنصرية ، والحث على الكراهية ، وكره الأجانب . وتظهر الأهمية التي يعلقها الاتحاد والدول الاعضاء فيه على هذا الموضوع من المقترحات المناهضة للعنصرية وكره الأجانب المقدمة باسمهم ، ومن المبادرات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة التي تبحثها الدول الاعضاء ، منفردة ، في الدورة الحالية للجنة الدفاع عن الانسانية في كوبنهاغن .

#### باء - إعلان بشأن الجنوب الافريقي

يرحب المجلس الأوروبي بالتغييرات الهامة التي حدثت في الجنوب الافريقي منذ اجتماعه في ستراسبورغ .

ويرحب المجلس الأوروبي بحرارة بالاختتام الناجح لعملية استقلال ناميبيا ووضع دستور لها يستند الى ديمقراطية تعدد الاحزاب وحقوق الانسان . وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه تقديم المعونة والدعم لشعب ناميبيا في قيامهم ببناء



بلدهم الجديد ، ولا سيما في إطار اتفاقية لومي الجديدة . والاتحاد يرحب بالمحادثات التي جرت بين الحكومة الانغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا تحت رعاية البرتغال ، ويتطلع الى حسم الصراع في أنغولا وفي موزامبيق أيضا من خلال الحوار .

ويعرب المجلس الأوروبي عن ترحيبه الشديد بالتغييرات الهامة التي حدثت في جنوب افريقيا في الاشهر الاخيرة : إطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ؛ ورفع الحظر عن المنظمات السياسية ؛ ورفع حالة الطوارئ بدرجة كبيرة ؛ والتزام الحكومة بالقضاء على نظام الفصل العنصري وإنشاء جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ورغبتها في الدخول في مفاوضات مع ممثلي الاغلبية بشأن مستقبل جنوب افريقيا .

والمجلس الأوروبي يشيد بالاعمال التي قام بها الرئيس إف. ديليو. دي كلارك والسيد نيلسون مانديلا من أجل إحداث تلك التغييرات . إن الجهود التي يبذلها الرئيس إف. ديليو. دي كلارك الرامية الى خلق حدث هام يُستهل به عهد جديد في جنوب افريقيا شهادة على بعد نظره وشجاعته . ولقد ألهم السيد نيلسون مانديلا ، الذي سُنّ لمدة ٢٧ عاما ، الملايين في جنوب افريقيا المعارضين للفصل العنصري ومن ثم فقد أظهر بجدارة مؤهلاته لادارة شؤون الدولة ، وهي مؤهلات مطلوبة من أجل التصدي لفترة التحديات التي تواجه جنوب افريقيا .

ويتمثل هدف الاتحاد الأوروبي ، والدول الاعضاء فيه ، في استكمال القضاء على نظام الفصل العنصري ، بوسائل سلمية ودون إبطاء ، واستبداله بدولة متحدة غير عنصرية وديمقراطية يتمتع شعبها كله بجنسية مشتركة ومتساوية ويضمن فيها احترام حقوق الانسان المُسلم بها عالميا . والاتحاد يرحب بالالتزام المشترك بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي المتضمن في محضر اجتماع غروت شور من أجل تحقيق الاستقرار والقيام بعملية تفاوض سلمية ، ويطلب من جميع الاطراف في جنوب افريقيا تأييد هذا الهدف . وينوي الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه اتباع كافة السبل المتوفرة لهم ، من أجل تشجيع بدء المفاوضات في وقت مبكر وهي مفاوضات ترمي الى إنشاء جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

وينبغي البدء دون تأخير في اجراء مفاوضات حول جنوب افريقيا جديدة . والتقدم الملموس الذي أحرز بالنسبة لإزالة العقبات المتمثلة في حالة الطوارئ واحتجاز المعتقلين السياسيين هو موضع ترحيب . والمجلس الأوروبي يتطلع الى ابرام

اتفاق عاجل بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي حول الشروط التي تمكن المنفيين من العودة ، وحول تعريف المعتقلين السياسيين بهدف الافراج عنهم . والمجلس الاوروبي يناشد كافة الاطراف أن تعمل على إزالة العقبات المتبقية التي تعوق اجراء مفاوضات سلمية ، وأن تمتنع عن القيام بأعمال العنف أو الدعوة اليها .

والمجلس الاوروبي يعترف أتم الاعتراف بحق جنوب افريقيا الجديدة ، بعد القضاء على الفصل العنصري ، في الاستفادة من كافة الموارد الاقتصادية اللازمة ، بما فيها امكانية الانتفاع من التمويل الخارجي ، لضمان ازدهارها في المستقبل وتحقيق التنمية الكاملة لسكانها . وتواجه جنوب افريقيا مشاكل اجتماعية - اقتصادية قاسية ، لا سيما في مجالات العمالة والتعليم والاسكان وذلك في ظروف تشهد ارتفاعا في معدلات النمو السكاني . ولقد تفاقمت تلك المشاكل بشدة في ظل نظام الفصل العنصري ، فأصبح من الضروري اتخاذ اجراء ايجابي لتصحيح الاختلالات في التوازن .

ولقد قام الاتحاد طوال عدة سنوات ومن خلال برنامج التدابير الايجابية ، بتوفير المساعدة الى ضحايا الفصل العنصري ، وهو عازم ، في ضوء التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا ، وكدليل قوي على الدعم السياسي الذي يقدمه الى المتضررين من الفصل العنصري كذلك وكدليل على رغبته في الاسهام في بناء التوازن الاجتماعي - الاقتصادي الجديد ، على زيادة الاموال التي يوفرها في إطار برنامجه ، وعلى تكييف هذا البرنامج لكي يلبي الاحتياجات الناشئة عن الحالة الجديدة التي تشمل هؤلاء الذين لهم صلة بعودة المنفيين وإعادة توطينهم . ورحب الاتحاد بالموقف الايجابي الذي تبديه كافة الاطراف ، بما فيها حكومة جنوب افريقيا الجديدة ، ازاء تلك البرامج .

ولقد قرر المجلس الاوروبي في الاجتماع الذي عقده في ستراسبورغ في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، أن يستمر الاتحاد والدول الاعضاء فيه في ممارسة الضغوط على سلطات جنوب افريقيا بغية الحث على اجراء التغييرات العميقة والدائمة التي طالما دافع عنها . والمجلس الاوروبي يؤكد رغبته في النظر في امكانية تخفيف هذا الضغط تدريجيا عندما تكون هناك دلائل واضحة أخرى على استمرار عملية التغيير ، التي بُدئت بالفعل ، في الاتجاه الذي دعى في ستراسبورغ الى السير فيه .

والمجلس الاوروبي يعتقد أن جنوب افريقيا الجديدة ، التي ستكون قد سخرت كافة شرواتها من موارد طبيعية وموارد بشرية كبيرة ستكون لديها امكانية حفز النمو في منطقة الجنوب الافريقي . والمجلس الاوروبي يتطلع الى الترحيب ، في المستقبل

القريب ، بجنوب افريقيا جديدة وديمقراطية ومزدهرة اقتصاديا ، وهي تأخذ مكانها الصحيح كأمة افريقية في المجتمع الدولي .

### اعلان بشأن الشرق الاوسط

ان المجلس الاوروبي يذكّر بالموقف المبدئي الذي اتخذته منذ زمن طويل بشأن النزاع العربي الاسرائيلي القائم في الشرق الاوسط . والمجلس مصمم على دعم كافة الجهود الرامية الى تشجيع الحوار بين الاطراف المعنية مباشرة بما يؤدي الى اجراء مفاوضات حول تسوية شاملة بما يتفق مع المبادئ التي حددها أولا في اعلان البندقية قبل عشر سنوات وطورها فيما بعد ولا سيما في إعلان مدريد . وينبغي أن يكون التوصل الى تلك التسوية في إطار مؤتمر سلم دولي يعقد برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . والمجلس الاوروبي يعرب عن دعمه لكافة الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن من أجل ايجاد جو من الثقة فيما بين الاطراف ، وبالتالي تيسير عقد مؤتمر السلم الدولي .

والمجلس الاوروبي يرحب بما أعرب عنه رئيس وزراء اسرائيل في رسالته الموجهة الى رئيس المجلس الاوروبي من التزام بمتابعة عملية السلم . كما أن المجلس يعرب عن أمله في أن يطبق ذلك عمليا . والمجلس يشدد على أن هناك حاجة ملحة الى أن تبدأ اسرائيل في اجراء حوار سياسي مع الشعب الفلسطيني بما يؤدي الى ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي - الاسرائيلي . وينبغي أن تكون تلك التسوية مستندة الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ القائمين على مبدأ "الارض مقابل السلام" .

والمجلس الاوروبي يشدد على أنه تقع على عاتق كافة الاطراف مسؤولية الامتناع عن الاجراءات أو البيانات التي قد تعوق احراز تقدم من أجل فتح باب الحوار واجراء مفاوضات . ولا يمكن أن يسمح بالنجاح لمن يختارون العنف بدلا من الوسائل السلمية لتحقيق أهدافهم السياسية . ولا يمكن أن يكون لقتل البشر ، مهما كانت الظروف ، أو لأعمال العنف التي تستهدف المواطنين المدنيين ، أي دور في تحقيق السلم المصالحة .

إن التهديد بالحرب وباستخدام أسلحة التدمير الشامل لا يؤدي إلا الى تصعيد التوترات في المنطقة ، وينبغي تجنبه . ولقد أدان الاتحاد والدول الاعضاء فيه ، دائما ، التهديدات وأعمال العنف في المنطقة أيا كان مصدرها . ويجب في الظروف الحالية الحرجة أن تظل كافة قنوات الحوار والمفاوضة مفتوحة .

والمجلس الأوروبي يشعر بالقلق لأن سياسة الاستيطان التي تتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة تشكل عقبة متزايدة أمام تحقيق السلم في المنطقة وتجعل التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بالأراضي من الأمور التي تزداد صعوبة . وإذ يؤكد المجلس ، من جديد ، أن المستوطنات اليهودية في الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية ، غير قانونية بموجب القانون الدولي فإنه يحث بشدة حكومة إسرائيل على عدم السماح بالاستيطان في تلك الأراضي . والمجلس يعترف بحق اليهود السوفيات في الهجرة إلى إسرائيل وإلى أماكن أخرى ، ويؤيد هذا الحق ، إلا أنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي ألا ينفذ هذا الحق على حساب حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

والأحداث الأخيرة تبرز مرة أخرى أن الحالة القائمة في الأراضي المحتلة لا يمكن أن تستمر . والوضع المؤسف القائم فيما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان ، في الأراضي المحتلة دفع الاتحاد والدول الأعضاء فيه إلى الاعراب ، مكرراً ، عن القلق . والاتحاد والدول الأعضاء فيه عازمة على زيادة الدعم الكبير الذي لا تزال تقدمه من أجل حماية حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة .

وفي ظل الحالة السائدة تستطيع الأمم المتحدة ، بل ويجب عليها ، أن تؤدي دوراً مفيداً لا سيما فيما يتعلق بحماية السكان . والمجلس الأوروبي يدعم دور الأمم المتحدة هذا .

والمجلس الأوروبي يشير إلى الالتزام الذي يقع على عاتق الأطراف في اتفاقية جنيف المعنية بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب بمراعاة أحكام تلك الاتفاقية والتأكد من احترامها . ولقد حثت الدول الاثنى عشرة إسرائيل مكرراً على الوفاء بالتزاماتها تجاه السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي التي تحتلها والتي تسري عليها الاتفاقية . ولاحظت تلك الدول أن إسرائيل لم تف بتلك الالتزامات في عدد من المجالات الهامة . وإذ يخشى المجلس الأوروبي أن تظل حماية حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة غير كافية فإنه يدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لكفالة تلك الحماية وفقاً لما ورد في الاتفاقية .

واستعرض المجلس الأوروبي سلسلة الإجراءات التي اتخذت بالاستناد إلى إعلان ستراسبورغ بغية وقف تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة والمساعدة في حماية مستقبل المجتمع الفلسطيني . ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، أن

المعونة التي يقدمها الاتحاد قد زادت زيادة كبيرة ، ولا سيما في إطار برنامج عام ١٩٩٠ لتقديم المعونة المباشرة وهو برنامج جاهز للاعتماد . والمجلس يؤكد تصميمه على مضاعفة المعونة المباشرة التي يقدمها الاتحاد بحلول عام ١٩٩٣ .

والمجلس الأوروبي يعرب ، أيضا ، عن ارتياحه لزيادة المنتجات الزراعية التي تصدر من الأراضي المحتلة الى بلدان الاتحاد ، ويدعو مؤسسات الاتحاد الى اتخاذ الاجراء اللازم للقيام بسرعة بزيادة تحسين شروط وصول المنتجات الفلسطينية الى سوق الاتحاد ودراسة الامكانيات الاخرى لزيادة التبادل التجاري فيما بين الاتحاد والاراضي المحتلة .

واللجنة مدعوة ، تعبيرا عن الاهمية التي يعلقها المجلس الأوروبي على تيسير تنفيذ برنامج الاتحاد الموسع الموضوع لصالح سكان الاراضي المحتلة تنفيذا عاجلا وفعّالا ، الى القيام في وقت قريب بتعيين ممثل لها في الاراضي المحتلة لتحقيق هذا الغرض .

#### دال - إعلان بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية

ان المجلس الأوروبي يؤيد بشدة الهدف المتمثل في منع انتشار الأسلحة النووية ويلتزم به التزاما كاملا ؛ ويعتقد أن ازدياد انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي سيعرّض الاستقرار للخطر ويهدد الأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي . والمجلس الأوروبي يعلق أيضا أهمية بالغة على صيانة نظام دولي فعّال لعدم انتشار الأسلحة النووية وسيبذل كل جهد للاسهام في تعزيز عدم انتشار تلك الأسلحة وتشجيع اشتراك المزيد من البلدان في هذا النظام ؛ الذي تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصرا هاما فيه . وستعمل الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الأوروبي بنشاط ، سواء أكانت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أم لم تكن ، على ضمان نتيجة ناجحة للمناقشات التي ستجري في الأشهر القادمة ، وخاصة مداولات مؤتمر الاستعراض الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتأمل في أن تفضي تلك المناقشات الى حلول مستقرة وأكيدة للمشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية . ويعرب المجلس الأوروبي عن قلقه لاستمرار الخطر المتمثل في احتمال حيازة بلدان أخرى للأسلحة النووية وبقاء عدد من البلدان خارج نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . كما يدعو المجلس الأوروبي جميع الدول الى التضافر في بذل الجهود للقضاء على خطر انتشار الأسلحة النووية هذا .

ويعترف المجلس الأوروبي بالدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها في تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . كما يعترف بأن هذه الضمانات تشكل حجر الزاوية في أي نظام فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية . ويؤكد المجلس الأوروبي من جديد الحاجة الى خضوع التطبيقات السلمية للطاقة النووية لضمانات دولية جديرة بالثقة ، تتصف بالكفاءة والفعالية . وفي هذا الصدد ، يشير المجلس الى الاسهام الهام الذي تشكله الضمانات الذرية الأوروبية (Euratom) . وقد قبلت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد ، من جانبها ووفقا للمركز الذي يتمتع به كل منها على حدة ، ممارسة الرقابة الدولية على منشأتها النووية ، وهي تطبق القيود على سياساتها المتعلقة بالتصدير . ويؤيد المجلس الأوروبي بشدة تطبيق الضمانات على أساس عالمي بقدر الامكان ، كما يدعو الدول الاخرى الى المشاركة بالتزامات مماثلة .

ويعتقد المجلس الأوروبي بالحاجة الى إطار منصف ومستقر للتجارة النووية الدولية ، كما أن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجلس الأوروبي تتمسك ، كمجموعة ، بالمبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين النوويين ، فالزمت نفسها بذلك بمبدأ أساسي مشترك بالنسبة لمصادراتها النووية . ويعرب المجلس الأوروبي عن أمله في أن تطبق الدول الاخرى سياسات تصدير نووية على أساس مماثل . وفي إطار المبادئ التوجيهية للتجارة النووية ، يرغب المجلس الأوروبي في التعاون مع جميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية . وفي حين يعمل المجلس الأوروبي على صيانة النظام الحالي لعدم انتشار الأسلحة النووية والمضي في تطويره فإنه سيعمل على دعم حق جميع البلدان في القيام بأبحاث الطاقة النووية ، ونتاج هذه الطاقة واستخدامها للأغراض السلمية .

وفي سياق ادراك بلدان عديدة في مختلف مناطق العالم للدور المتعاظم للطاقة النووية ، يعتقد المجلس الأوروبي بأن تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية ينبغي ألا يكون منفصلا عن اتخاذ الاجراءات الضرورية للقضاء على خطر انتشار الأسلحة النووية ، وأن يكون محوبا بالاهتمام بالسلامة الى أقصى درجة . وفي هذا الصدد ، اقترحت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تعقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتمرا تقنيا في عام ١٩٩١ لاستعراض الموقف في مجال السلامة النووية ، وكذلك لوضع توصيات بشأن تدابير أخرى لتحسين السلامة بقصد تكملة التدابير الموجودة في هذا المجال .

ويؤكد المجلس الأوروبي من جديد تأييده لهدف عدم انتشار الأسلحة النووية ، كما سيواصل العمل بروح الحوار والتعاون بغية توسيع نطاق التوافق الدولي في الآراء من أجل وضع نظام فعال لعدم انتشار الأسلحة النووية .

#### هاء - اعلان بشأن الزلزال الذي وقع في ايران

يعرب المجلس الأوروبي عن تعاطفه العميق مع حكومة وشعب جمهورية ايران الاسلامية لما نتج من خسائر فادحة في الارواح واصابات ودمار عن الزلزال الذي وقع في شمال غرب ايران بتاريخ ٢١ حزيران/يونيه .

كما يرغب الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء في تقديم كل مساعدة ممكنة لضحايا هذه الكارثة . وقد شرع الاتحاد فعلا في برنامج كبير للإغاثة وسيولي كل اعتبار لتقديم المزيد من المعونات الفورية والمساعدة في التعمير .

والمجلس الأوروبي يعرب عن التعاطف العميق لشعوب الاتحاد الأوروبي مع المصابين ، ويقدم تعازيه للعائلات والاصدقاء المفجوعين .

#### واو - اعلان بشأن قبرص

بحث المجلس الأوروبي مسألة قبرص على ضوء المأزق الذي وقع فيه الحوار الجاري بين الطائفتين .

إن المجلس الأوروبي ، وقد انتابه القلق الشديد لهذه الحالة ، يؤكد من جديد بشكل كامل اعلاناته السابقة ودعمه لوحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . والمجلس الأوروبي ، الذي يكرر القول بأن مشكلة قبرص تؤثر على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والذي يضع في اعتباره أهمية هذه العلاقات ، ليؤكد الحاجة الى القضاء فورا على العقبات التي تحول دون مواصلة محادثات فعالة بين الطائفتين بهدف ايجاد حل عادل ومجد لمسألة قبرص على أساس بعثة المساعي الحميدة التي يظطلع بها الأمين العام ، على نحو ما أكدته من جديد قرار مجلس الأمن ٩٠/٦٤٩ مؤخرا .

### زاي - الضرورات البيئية

#### إعلان صادر عن المجلس الأوروبي

إن البيئة الطبيعية التي تشكل النظام الداعم للحياة على كوكبنا هي معرضة لخطر شديد . فالغلاف الجوي للأرض مهدد بشكل خطير ؛ وحالة موارد المياه ، بما فيها البحار والمحيطات ، تشير القلق ؛ والموارد الطبيعية في طريقها إلى النضوب فضلا عن خسائر متعاطمة في التباين الجيني . كذلك فإنه لم يعد في الامكان ضمان جودة الحياة - بل واستمرارها - في حال عدم التصدي للاتجاهات الأخيرة .

ونحن ، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي ، ندرك مسؤوليتنا الخاصة عن البيئة ، سواء أمام مواطنينا أم ، بشكل أوسع ، أمام العالم . وإننا نتعهد بتكثيف جهودنا لحماية وتعزيز البيئة الطبيعية في الاتحاد الأوروبي ، وفي العالم الذي يشكل اتحادنا جزءا منه . ونحن عازمون على أن يتخذ الاتحاد بدوله الأعضاء اجراءات على أساس منسق ، وعلى أساس مبادئ التنمية القابلة للإدامة والاجراءات الوقائية والاحتراسية . ولذلك ، فقد اعتمدنا الاعلان التالي الذي يبين مبادئنا التوجيهية بالنسبة للاجراءات في المستقبل .

#### البعد المتعلق بالاتحاد الأوروبي

إن التزامات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في مجال حماية البيئة محددة بشكل واضح في المعاهدات . وهناك أيضا قبول متزايد لدى الاتحاد ، بوصفه أحد التجمعات الإقليمية الأولى في العالم ، لمسؤولية أوسع نطاقا عن القيام بدور القيادة لتعزيز اجراءات منسقة وفعالة على الصعيد العالمي ، والعمل مع البلدان الصناعية الأخرى ، ومساعدة البلدان النامية في التغلب على صعابها الخاصة . وفعالية الاتحاد وامكانية الثقة فيه في هذا المستوى الأوسع نطاقا تعتمد ، إلى حد كبير ، على قدرته على اتخاذ تدابير بيئية تقدمية تنفذها وتطبقها دوله الأعضاء . ولذلك فإن الأبعاد الداخلية والخارجية لسياسة الاتحاد البيئية مترابطة بشكل لا انفصام فيه .

كما أن انجاز السوق الداخلية في عام ١٩٩٣ سيقدم حافزا كبيرا للتنمية الاقتصادية في الاتحاد . ولا بد أن يكون هناك تسارع مقابل في الجهود لضمان أن تكون هذه التنمية مستمرة وسليمة من الناحية البيئية . ولا بد ، على وجه الخصوص ، من



التصدي للمخاطر البيئية الكامنة في زيادة الانتاج وفي تزايد الطلب على النقل والطاقة والهيكل الاساسية ، كما أنه لا بد من دمج الاعتبارات البيئية في مجال السياسات هذه ، وفي جميع مجالات السياسات الاخرى دمجا كاملا وفعّالا .

ولا بد للاتحاد ودوله الاعضاء من ايجاد حلول فعّالة لجميع أشكال التلوث ، بما في ذلك التلوث الذي يسببه القطاع الزراعي ، ودعم الجهود الرامية الى تعزيز التكنولوجيا النظيفة والعمليات والمنتجات غير الملوثة . وهناك حاجة أيضا الى ترتيبات أفضل لحماية البحار والمناطق الساحلية للدول الاعضاء من الخطر الماثل في نقل النفط والمواد الخطرة . وينطبق هذا بوجه خاص على مياه البحر الواقعة غرب وجنوب الاتحاد ، حيث ينبغي ايجاد ترتيبات تعاون جديدة دون تأخير ، بمساعدة من اللجنة .

وفي حين أُحرز في الآونة الاخيرة تقدم لقي ترحيبا في مجال اتخاذ تدابير بيئية على مستوى الاتحاد . هناك حاجة الى اتخاذ المزيد منها مع المراعاة الواجبة لمبدأ التبعية ، والظروف البيئية المختلفة في مناطق الاتحاد ، والحاجة الى تطوير متوازن ومتناسك لهذه المناطق . واننا نحث المجلس واللجنة على المضي في عملهما على هذا الاساس . كما ينبغي للمؤتمر الحكومي الدولي القادم بحث الطرق لتعجيل عملية اتخاذ القرارات لدى الاتحاد بشأن التشريعات البيئية بغية تزويد الاتحاد بالقسدة اللازمة من جميع النواحي للتجاوب مع ما يتصف به هذا الموقف من الحاج .

ولن تكون تشريعات الاتحاد البيئية فعّالة إلا اذا نفذت وطبقت بشكل كامل من جانب الدول الاعضاء . ولذلك ، فإننا نجدد التزامنا في هذا الصدد . ولضمان الشفافية وامكانية مقارنة الجهود وتقديم معلومات كاملة للجمهور ، ندعو اللجنة الى اجراء عمليات استعراض منتظمة ونشر تقارير مفصلة عن النتائج التي تتوصل اليها . كما ينبغي اجراء عمليات تقييم دورية للتوجيهات الموجودة لضمان تكييفها مع التقدم العلمي والتقني وحل الصعوبات المستعصية في مجال التنفيذ ؛ بيد أن عمليات الاستعراض هذه ينبغي ألا تؤدي ، بالطبع ، الى انخفاض مستوى الحماية البيئية بأي حال من الاحوال .

وستبقى المعايير الموضوعة لضمان مستوى عال من الحماية البيئية حجر الزاوية في سياسة الاتحاد البيئية . بيد أن النهج التقليدي المتمثل في "اصدار الاوامر والمراقبة" ينبغي تكميلته الان بتدابير اقتصادية ومالية ، حيثما كان ذلك مناسبا ،

إن كان للاعتبارات البيئية أن تُدمج دمجاً كاملاً في مجال السياسات الأخرى ، وإن كان للتلوث أن يُمنع في مصدره ، وإن كان يتعين أن يدفع الملوّث الثمن . ولذلك ، ندعو اللجنة إلى الإسراع في أعمالها في هذا الميدان ، وإلى تقديم اقتراحات قبل نهاية عام ١٩٩٠ من أجل وضع إطار أو مبادئ توجيهية يمكن للدول الأعضاء ضمنها تنفيذ هذه التدابير بشكل ينسجم مع المعاهدات .

ومن الممكن أن يؤدي تنفيذ تدابير الاتحاد البيئية وحماية التراث الأوروبي المشترك إلى ترتيب أعباء غير متكافئة بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء . وفي هذا السياق نحن نرحب بمبادرة "اللوائح البيئية" ، التي سيقدم بموجبها الدعم من صناديق التكوين من أجل إدارة النفايات الخطرة ومعالجة ما يطرح على السواحل من مياه الصرف الصحي . كما ندعو اللجنة إلى استعراض المستوى الشامل لموارد الميزانية المخصصة لسياسة الاتحاد البيئية ، التي تُصرف في الوقت الراهن عن طريق عدد من أجهزة التمويل المستقلة ، وإلى رفع نتائجها إلى المجلس في أقرب وقت ممكن .

### القضايا العالمية

تقع على الاتحاد وعلى دوله الأعضاء مسؤولية خاصة في تشجيع العمل الدولي لمكافحة المشاكل البيئية العالمية والمشاركة فيه . وقدرة الاتحاد ودوله الأعضاء على توفير قيادة في هذا المجال هي قدرة هائلة . ويجب على الاتحاد أن يستخدم ، بمزيد من الفعالية ، نفوذه المعنوي والاقتصادي والسياسي في سبيل النهوض بالجهود الدولية الرامية إلى حل المشاكل العالمية وتعزيز التنمية القابلة للإدامة والمحافظة على التراث العالمي المشترك . ومنطقة أنتاركتيكا تستحق ، على وجه الخصوص ، حماية خاصة بوصفها آخر منطقة برية كبيرة لم يصبها التلف . وينبغي للاتحاد أيضاً أن يدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الاستجابة للمشاكل العالمية في الهياكل الدولية بمزيد من الفعالية .

ويعتبر استنفاد طبقة الأوزون من الأسباب الرئيسية لإشارة القلق . وقد وافق الاتحاد بالفعل على ممارسة الضغوط لتنقيح بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تعمل على استنفاد طبقة الأوزون من أجل التعجيل ، إلى حد كبير ، بإلغاء استخدام هذه المواد . والاتحاد ملتزم أيضاً بتوفير الموارد المالية والتقنية الإضافية لتقديم المساعدات إلى البلدان النامية في مجال تنفيذ البروتوكول . ونحن نطالب جميع الأطراف المتعاقدة في البروتوكول بدعم هذه المقترحات ، كما نطالب الدول التي لم تصدق على البروتوكول ، أو تنضم إليه ، بعد ، بأن تقوم بذلك على وجه السرعة .

وتوضح التقييمات العلمية الأخيرة أن الانبعاثات التي من صنع الإنسان تؤدي ، بدرجة كبيرة الى زيادة تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وأن استمرار الممارسات الحالية سيؤدي الى زيادة الارتفاع في درجة حرارة العالم في العقود القادمة . ونحن نحث جميع البلدان على اتخاذ تدابير واسعة النطاق تتسم بالكفاءة بالنسبة للطاقة وتنطوي على حفظها ، وكذلك على القيام ، في أقرب فرصة ممكنة ، وباعتماد أهداف واستراتيجيات للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري . ونحن ندعو اللجنة الى التعجيل بتقديم مقترحاتها لاتخاذ اجراءات محددة ، وعلى وجه الخصوص تدابير تتصل بانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون ، وذلك بفرض اقرار موقف قوي للاتحاد تحضيرا لمؤتمر المناخ العالمي الثاني . وسيتخذ الاتحاد ودوله الاعضاء ، جميع الخطوات الممكنة لتعزيز الاعتماد المبكر لاتفاقية تتعلق بالمناخ وما يتصل بها من بروتوكولات ، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بحماية الغابات الاستوائية .

ونحن نشعر بالقلق الشديد لأن التدمير السريع للغابات الاستوائية لا يزال مستمرا ، ونرحب بالالتزام الحكومة الجديدة في البرازيل بوقف هذا التدمير وتعزيز الادارة المتواصلة للغابات . وسيعمل الاتحاد ودوله الاعضاء على دعم هذه العملية بنشاط . وقد طلبنا الى اللجنة أن تفتح باب المناقشات ، كمسألة ملحة ، مع البرازيل وغيره من بلدان معاهدة الامازون بفرض وضع برنامج عمل محدد يشمل الاتحاد ودوله الاعضاء وهذه البلدان . وينبغي أن تشمل العناصر التي ينظر فيها على سبيل الاولوية الديون المترتبة على القروض المقدمة كمبادلات من أجل المحافظة على الغابات ، ومدونات سلوك للصناعات التي تقوم على استيراد الاخشاب ، والموارد الاضافية اللازمة للتمكين من المحافظة على الغابات ومن ادارتها على أساس متواصل ، مع تحقيق الاستخدام الامثل للوكالات والآليات الموجودة . ونحن نناشد البلدان الصناعية الاخرى أن تنضم اليينا فيما نبذله من جهود ، وسنعمل ، داخل بلادنا ، على حماية الغابات وتوسيع نطاق البرامج المتعلقة بالحراجة وتعزيزها .

ولا يمكن تناول موضوعات تدمير الغابات الاستوائية ، وتعرية التربة ، والتمحور ، وغير ذلك من المشاكل البيئية في البلدان النامية إلا في إطار العلاقات بين الشمال والجنوب عموما . ومع ذلك ، فإنه ينبغي أن يقوم الاتحاد ، والدول الاعضاء فيه ، بدور أساسي في تقديم المساعدات لهذه البلدان في إطار جهودها المبذولة لتحقيق التنمية الطويلة الاجل القابلة للإدامة . ونحن نرحب ، في هذا الإطار ، باحكام اتفاقية لومي الرابعة التي يتعين بموجبها تقديم مزيد من المساعدات الى بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، بناء على طلبها ، في ميدان

السكان والبيئة وتنمية الموارد القابلة للإدامة . ونحن نرحب أيضا بالاستراتيجية الواردة في القرار المتعلق بالبيئة والتنمية والذي وافق عليه المجلس في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتسليم بالحاجة الى موارد اضافية لتيسير التعامل مع المشاكل البيئية في البلدان النامية . وعموما ، ينبغي لاتفاقات التعاون المبرمة بين الاتحاد وبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية ، التي تقع خارج إطار اتفاقية لومي ، أن تركز بشكل متزايد على اهتماماتنا البيئية المشتركة .

والحالة البيئية في أوروبا الوسطى والشرقية تشكل تحديات استثنائية . ونحن نؤيد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في دبلن ، في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، بين وزراء البيئة في الاتحاد ووزراء البيئة في أوروبا الوسطى والشرقية بشأن الخطوات التي ستتخذ لتحسين حالة البيئة في أوروبا ، ككل ، وفي أوروبا الوسطى والشرقية بصفة خاصة . ويجب أن تتخذ هذه البلدان التدابير العلاجية لتصفية المشاكل التي تطورت خلال سنوات الإهمال ، ولضمان أن يكون تطورها الاقتصادي قابلا للإدامة في المستقبل . وهذه البلدان في حاجة الى دعم من الاتحاد ودوله الاعضاء من أجل تحقيق هذه الاهداف . والاجراءات التي اتخذت بالفعل في إطار برنامج "PHARE" هي اجراءات مشجعة ، لكنها لا تزال في حاجة الى تطوير ، سواء في إطار البرنامج الموسع لمجموعة الأربعة والعشرين أو في إطار اتفاقات التعاون بين البرنامج وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية . ونحن نتطلع أيضا الى المساهمة التي سيقدمها المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية في هذا الصدد .

### المواقف الشخصية والمسؤوليات المشتركة

يعتبر ازدياد الوعي والاهتمام العام بالمسائل البيئية أحد التطورات الرئيسية في عصرنا هذا . ونحن نلاحظ بارتياح اعتماد النظام الأساسي الذي ينشئ الوكالة الأوروبية للبيئة التي ستوفر المعلومات الموضوعية الموثوق بها عن حالة البيئة بالنسبة للمواطنين في أوروبا .

ومن بين التطورات الهامة الأخرى اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بحرية الاستفادة من المعلومات البيئية التي ستزيد ، الى حد كبير ، من إتاحة المعلومات للجمهور ، وستؤدي الى نشر تقارير منتظمة عن حالة البيئة . ونحن ندعو الدول الاعضاء الى أن ترفق مع هذه التقارير خطط العمل الوطنية بشأن البيئة ، بعد إعدادها في شكل يجتذب أكبر قدر من اهتمام الجماهير ودعمهم .

ونحن نحث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات ايجابية لنشر المعلومات البيئية ، على نطاق واسع ، بين المواطنين من أجل تعبئة مزيد من الاهتمام ومزيد من المواقف المسؤولة ، وايجاد فهم أوسع ، قائم على تقييمات علمية سليمة ، لطبيعة المشاكل وأسبابها ، ووضع تقدير أفضل للتكاليف وغيرها من الآثار المترتبة على الحلول الممكنة .

وسيؤدي تطوير المستويات العليا للمعرفة ولفهم المسائل البيئية الى تيسير الاجراءات الفعّالة التي يتخذها الاتحاد ودوله الاعضاء لحماية البيئة . ويجب أن يكون هدف هذه الاجراءات هو أن يُضمن للمواطنين الحق في بيئة نظيفة وصحية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بما يلي :

- نوعية الهواء
- مياه الانهار والبحيرات والشواطئ والمياه الملاحية
- نوعية الغذاء ومياه الشرب
- الحماية من الضوضاء
- الحماية من تلوث التربة وتعرية التربة والتصحر
- المحافظة على الموائل وعلى الحياة النباتية والحيوانية ، وعلى المناظر الطبيعية الارضية وغيرها من عناصر التراث الطبيعي
- نوعية لطافة الجو في المناطق السكنية .

ويجب أن تكون مسؤولية تحقيق هذا الهدف ، بكامله ، مسؤولية مشتركة . ذلك انه لا يمكن حل المشاكل دون اتخاذ اجراءات موحدة . وفي كل بلد ، يجب أن يشترك كل فرد في هذا العمل على الوجه الاكمل ، سواء في نطاق الحكومة أو السلطات العامة أو في نطاق الاشغال الخاصة أو الافراد أو الجماعات . كما يجب تعزيز قبول هذا المفهوم على كل المستويات .

إن البشرية هي الأمين على البيئة الطبيعية ، وعليها واجب كفالة توفير وكلائها المسؤولين المستنيرين لمصالح هذا الجيل والأجيال المقبلة . ويجب الإعراب عن التضامن مع أفقر الدول وأقلها نموا في هذا الصدد .

ونحن نلاحظ باهتمام الاستنتاجات التي توصل اليها محفل "سينا" المعني بالقانون الدولي للبيئة ، ونقترح أن ينظر في هذه الاستنتاجات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ .

وتتسم قراراتنا جميعها بالأهمية . وتعتمد البيئة على ما نتخذه من إجراءات جماعية ، كما تعتمد بيئة الغد على الطريقة التي نتصرف بها اليوم .

والمجلس الأوروبي يدعو اللجنة الى أن تستعمل هذه المبادئ والأهداف كأساس لبرنامج العمل الخامس للبيئة ، وأن تتقدم بمشروع لهذا البرنامج في عام ١٩٩١ .

-----